فلو استغرق الدين التركة لم يعتق منه شئ او نصفها
وهي هو فقط بيع نصفه في الدين وعتق ثلثه
الباقي ميت لو لم يكن دين ولا مال غيره عتق ثلثه
كعتق معلق بصفة وقد بالمرض اي مرض
الموت كان دخلت الدار في مرضي هذا فانت حر
ثم وجدت الصفة او لم تقيد به ووجدت
فيه باختياره اي السيد فانه يحسب من
الثلث فان وجدت بغير اختياره فمن رأس
المال اعتبارا بوقت التعليق لانه لم يكن منهما
ابطال حق الورثة وعليه يحمل اطلاق
الاصل انه من رأس المال وحلف مدبر
فيصدق في ما وجد معه وقال كسبته بعد
الموت وقال الوارث قبله لان اليد له وكما
تقدم بينته فيما لو اقاما بينتين بما قاله
كما علم مما مر في الدعوى والبينات وصرح به
الاصل هنا بخلاف ولد المدبرة اذا قالت
ولدته بعد الموت وقال الوارث قبله فان
المصدق الوارث لانها تزعم حريته والحر
لا يدخل تحت اليد وتعبيري بما ذكر اعم
من

قف درس

من تعبيره بمال كتاب قف الكتابة
هي بكسر الكاف وقيل او بفتحها لغة الضم والجمع
وشرعا عقد عتق بلفظها بعوض منجم بنجمين
فاكثر والاصل فيها قبل الاجماع اليه والذين
يبتغون الكتاب مما ملكت ايمانكم وخبر المكاتب
عبد ما بقي عليه درهم رواه ابو داود وغيره
وصححه الحاكم باسناده وقال في الروضة انه حسن
والحاجة داعية اليها هي سنة لا واجبة
وان طلبها الرقيق كالتدبير وولد لا يتعطل اثر
الملك ويتحكم المالك على الملك يطلب
أمين مكتسب اي قوي على الكسب وبما
فسر الشافعي رضي الله عنه الخبر في الآية
واعتبرت الأمانة ليلا يضيع ما يحصله فلا
يعتق والطلب والقدرة على الكسب ليتعلق
بتحصيل النجوم والا بان فقدت الشروط
او احدها فهباحة اذ لا يقوي رجاء العتق
بها ولا تكره بحال لانها عند فقد ما ذكر قد
تفضي الى العتق واركانها اربعة رقيق وصيغة
وعوض وسيد وشرط فيه ما مر في معتق

Copyright © King Saud University